صحافيون على خطّ النار

دروس من حرب 2024 في لبنان

ورقة سياسات تحليليّة حول سلامة الصحافيين

تشرين الأول/أكتوبر 2025

المؤلف

كريم صفي الدين

بدعم من

Ministry of Foreign Affairs of the Netherlands

THE SAMIR KASSIR FOUNDATION

قائمة المحتويات

خلاصة تنفيذية 3

مقدّمة 5

السياق والمعلومات الأساسية 7
- الصحافيون في مرمى النيران 7
- فرصة هشّة للإصلاح؟ 8

المنهجية 9

النتائج الأساسية: محدودية منظومة الاستجابة 10
- طبيعة برامج الدعم في لبنان: الوقاية والتعاون بين القطاعات 10
- بروتوكولات السلامة المحلية: محدودية الجهوزية والضمانات القانونية 11
- الفجوات كما عبّر عنها أصحاب المصلحة المختلفون 13
- نظرة نقدية ومقارنة: بين لبنان وسوريا وفلسطين 13

التوصيات 17
- للمؤسسات الإعلامية والصحافيين ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة بالإعلام:
- دعم حقوق العاملين في مجال الإعلام 17
- للحكومات والمؤسسات الدولية: مواجهة الإفلات من العقاب على قتل الصحافيين 18
- للمانحين: دعم الجهات الفاعلة المحلية وتصحيح الاستراتيجيات 18
- للمنصّات التكنولوجية: السلامة الرقمية والمساءلة 20

الخاتمة 22

الملحق: أسئلة المقابلات ومجموعات التركيز 23

خلاصة تنفيذية

بين شهرَي أيلول/سبتمبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2024، شهد لبنان أحد أعنف الفصول في تاريخه الحديث في إطار الحرب بين إسرائيل وحزب الله. وتزامنت هذه الفترة مع تعمّق الانقسامات الطائفية، وتصاعد خطاب الكراهية والتضليل الإعلامي، وتفاقم حالة عدم الاستقرار في لبنان وفلسطين وسوريا.

في هذا الإطار، وجد الصحافيون والعاملون في مجال الإعلام أنفسهم أمام مهمّتَين مستحيلتَين: الأولى نقل الحقائق من الميدان بشكل مباشر، والثانية محاولة الحفاظ على سلامتهم، أو على الأقلّ البقاء على قيد الحياة، أثناء قيامهم بذلك. فقُتِل ما لا يقلّ عن 13 صحافياً وعاملاً في مجال الإعلام بالنيران الإسرائيلية في لبنان وحده؛ كما نزح المئات وأصيب العشرات، بالإضافة إلى الذين تكبّدوا خسائر مادية فادحة.

ويتعرّض الصحافيون في المنطقة للاستهداف بضربات عسكرية إسرائيلية، وكذلك على يد فصائل مسلّحة محلية، وسلطات قمعيّة مصمّمة على إسكات الأصوات المستقلّة. ومن هنا، تتمعّن ورقة السياسات التحليليّة هذه في أربعة نواقص رئيسية تشوب الاستجابة الطارئة لضمان سلامة الصحافيين خلال الحرب، كما تُقدّم مجموعةً من الدروس والتوصيات السياساتية إلى الجهات المانحة والوكالات الدولية والسلطات الرسميّة والمؤسسات الإعلامية.

النتائج الرئيسية:

- تُطبَّق معظم الاستجابات المعتمَدة في حالات الطوارئ من باب ردّ الفعل، في ظل ضعف القدرة المؤسّسية على ضمان الوقاية.
- لا يتوفّر للصحافيين والعاملين في مجال الإعلام إلا موارد وحماية قانونية محدودة للغاية لضمان سلامتهم الجسدية والطبية والاجتماعية والنفسية والاقتصادية.
- تعاني وسائل الإعلام المحلية من وضع مالي صعب للغاية؛ ونتيجة لذلك، غالباً ما تُسقط من حساباتها التكاليف المرتبطة باستيفاء شروط السلامة. وفي الوقت نفسه، تواجه المنظمات غير الحكوميّة ومنظمات المجتمع المدني تخفيضات في التمويل بسبب التحولات السياسية في الدول المانحة.
- لا يزال المعتدون على الصحافيين يستفيدون من ثقافة الإفلات من العقاب وهيكليتها المتجذّرة.

بناءً على ذلك، تدعو هذه الورقة إلى ما يلي:

- يتعيّن على الحكومات والمؤسسات الدولية ممارسة الضغوط، بما في ذلك فرض العقوبات عند الاقتضاء، لإنهاء ثقافة الإفلات من العقاب على العنف المرتكب ضدّ الصحافيين.
- يتعيّن على المنظمات الدولية والجهات المانحة مأسسة السلامة كبند دائم في ميزانية دعم الإعلام، بحيث يشمل ذلك تغطية معدّات الوقاية الشخصية، والاستشارات، والتأمين، والدعم القانوني، وإعادة الإسكان في حالات الطوارئ. كما ينبغي أن تُعطي البرامج التمويليّة الأولوية لإعداد كادر من المدرّبين المحليين ودمج السلامة في مناهج الصحافة.

© مروان طحطح

- يتعيّن على وسائل الإعلام تعزيز الحقوق القانونية والاجتماعية والاقتصادية للعاملين في مجال الإعلام من خلال توفير عقود أكثر عدلاً، وبنود سلامة قابلة للتنفيذ، وأحكام واضحة للتأمين والتعويض.
- يتعيّن على المنصّات التكنولوجية تحسين إمكانية الوصول إلى المحتوى باللغة العربية، وتحسين إدارة الخوارزميات، ومواءمة سياسات المحتوى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان.
- يتعيّن على الحكومة اللبنانية تخطّي مرحلة التصريحات الرمزية واعتماد تدابير استباقية لحماية الصحافيين وضمان حرّية التعبير.

مقدّمة

على مدى العقدَين الماضيَين، شهد لبنان توسعاً تدريجياً في الفضاء المدني، لا سيّما بعد انسحاب الجيش السوري عام 2005. فمكّن هذا التحول منظمات المجتمع المدني من العمل بحرّية أكبر في مجالات تطوير وسائل الإعلام، وحرّية التعبير، وسلامة الصحافيين. وبدعم من الشركاء الدوليين، برزت مبادرات عديدة لتعزيز معايير السلامة والبروتوكولات العملية التي تُعتبر الآن أساسية لحماية الصحافيين وتسهيل التغطية الإعلامية المهنيّة أثناء النزاعات.

ومع ذلك، لا يزال سجلّ لبنان في حماية الصحافيين مثيراً للقلق. فمنذ استقلاله عام 1943، اغتيل أكثر من 25 عاملاً في المجال الإعلامي، وغالباً ما كان ذلك يحدث في ظل إفلات تامّ من العقاب. وكشفت حرب عام 2024 بين حزب الله وإسرائيل كيف ساهم تراجع المعايير الأخلاقية والقانونية في تبدّل نوع المخاطر التي تواجه الصحافيين، وهو ما تجسّد في الفظائع المرتكبة في غزة وانهيار المساءلة الدولية على نطاق أوسع. كما ظهرت تهديدات جديدة جرّاء الانتشار المنفلت لتقنيات الذكاء الاصطناعي والمراقبة التي تلجأ إليها الحكومات والمنصّات الرقمية بشكل متزايد من دون شفافية أو ضمانات.

وكشفت حرب خريف 2024 عن هذه الثغرات الهيكلية. فقد قُتِل ما لا يقلّ عن 13 صحافياً جرّاء القصف والغارات الجوية الإسرائيلية؛ وسُجِّل عدد أكبر بكثير من النازحين أو الجرحى في صفوفهم. كما تعرّض الصحافيّون لحوادث هدفت إلى ترهيبهم أثناء تغطيتهم النزاع وعرقلة عملهم، سواء أكان ذلك من قِبل القوات الإسرائيلية أم مسلّحي حزب الله في المناطق التي يسيطر عليها هذا الأخير.

وعلى الصعيد المحلي، يُفضي التشرذم السياسي في لبنان إلى مشهد إعلامي شديد الاستقطاب، حيث تتركّز ملكية وسائل الإعلام في الغالب في أيدي جهات سياسية نافذة، ممّا أدى إلى تقلّص مساحة الخطاب العام أكثر فأكثر، في ظل تزايد القيود على التغطية الإعلامية وتنامي التهديدات أمام الحرّيات الرقمية.

في هذا السياق، تُعَدّ مسألة سلامة الصحافيين، سواء الجسدية أو الرقمية، أولويةً قصوى. ولذا، تحاول هذه الورقة تحليل المخاطر المتنامية التي تُواجه العاملين في المجال الإعلامي في لبنان، واستخلاص دروسٍ عملية من حرب 2024. وهي تتعمّق في ثلاثة أسئلةٍ محورية:

- ما هي المخاطر الأكثر إلحاحاً التي تُواجه الصحافيين اليوم؟
- ما هي آليات السلامة المُتاحة، وهل هي كافية؟
- كيف يُمكن تحسين الاستجابات الوقائية من خلال تعزيز المشاركة المحلية والدعم الدولي؟

يُمثّل لبنان حالةً دينامية يمكن استخلاص عدّة دروس منها. فالتحدّيات التي يواجهها الصحافيون اللبنانيون تُشبه تلك التي واجهها الصحافيون في العديد من البلدان التي تُعاني من اختلال في وظائف الدولة، وانقسامات عرقية وطائفية، وعدم الاستقرار الإقليمي. وما يحدث هنا ينطوي على دروس لمنطقة المشرق العربي وغيرها.

انطلاقاً من ذلك، تهدف هذه الورقة إلى تقديم توصيات عاجلة، مرتكزة على البرامج ومُوجّهة نحو السياسات، استناداً إلى وُجهات نظر صحافيين ومؤسسات إعلامية وجِهات فاعلة في المجتمع المدني المحلي. وهي مُوجّهة إلى:

- الجهات المانحة الدولية التي تدعم الإعلام والاستجابة الإنسانية؛
- المؤسسات الرسمية اللبنانية؛
- وسائل الإعلام التي توظّف صحافيين في بيئات النزاع؛
- المنظمات المحلية والدولية لدعم حرّية الصحافة والعمل الصحافي؛
- شركات التكنولوجيا والمنصّات الرقمية التي تؤثّر أنظمتها على سلامة الصحافيين بشكل مباشر.

ومن خلال هذا الجهد، نأمل أن نتمكّن من تعزيز حماية الصحافيين وترسيخ قدرة النظام الإيكولوجي للمعلومات على الصمود في أوقات الحرب.

© مروان طحطح

السياق والمعلومات الأساسية

بغية فهم نقاط الضعف التي واجهها الصحافيون خلال حرب حزب الله وإسرائيل عام 2024، لا بدّ من وضع قطاع الإعلام اللبناني في السياق الأوسع للانهيار السياسي والاقتصادي والمؤسساتي الممتدّ في البلاد، والذي تفاقم بشكل كبير في أعقاب 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023.

فقد أدّت الحرب، التي تصاعدت في 17 أيلول/سبتمبر واستمرت حتى 28 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، إلى نزوح أكثر من 1.2 مليون شخص، وتسبّبت في أضرار تُقدّر بنحو 13 مليار دولار، ودمّرت مناطق واسعة، بما في ذلك ضاحية بيروت الجنوبية وقرىً بقاعية وجنوبية. فوفقاً لمجموعة العمل المستقلّة من أجل لبنان، دُمّر أكثر من 1900 هكتار من الأراضي الزراعية. وقد زادت هذه التأثيرات من التوترات في المشهد الهشّ أصلاً الذي انبثق عن الأزمة الاقتصادية عام 2019 وتداعيات انفجار مرفأ بيروت في آب/أغسطس 2020.

شعر الصحافيون بعواقب ذلك لا على أمنهم الجسدي فحسب، ولكن أيضاً على استقرارهم الاقتصادي وحمايتهم القانونية وقدرتهم على العمل في ظل ظروف مقيّدة بشكل متزايد.

الصحافيون في مرمى النيران

كان العاملون في مجال الإعلام من بين الأكثر تضرّراً من العنف. فوفقاً لتقرير أعدّته وداد جربوع، كبيرة الباحثين في مؤسسة سمير قصير:

- قُتل ما لا يقلّ عن 13 صحافياً بنيران إسرائيلية؛
- تعرّض أكثر من 150 صحافياً للنزوح القسري؛
- تعرّض العديد من المكاتب والمرافق الإعلامية للاستهداف والتدمير.

لم ينجم الضغط الذي تعرّض له الصحافيون عن العدوان العسكري الأجنبي فحسب، بل جاء أيضاً من قوى سياسية محلية، سعت إلى السيطرة على الرواية السائدة وتقييد تغطية الأصوات النقدية. فكان الصحافيون الذين يغطّون الأحداث من الضاحية الجنوبية وجنوب لبنان يتعرّضون لمضايقات وعراقيل متكرّرة على يد مناصري حزب الله.

في غضون ذلك، تحوّل فضاء المعلومات نفسه إلى ساحة معركة. فقد وثّق تقريرٌ صادرٌ عن منظمة سمكس (SMEX)، في 17 تشرين الأول/أكتوبر 2024، حملات تضليل واسعة النطاق، وإعلانات رقمية محدّدة الهدف، ونشاطاً روبوتياً من مصادر إسرائيلية. فهدفت هذه الأساليب إلى تأليب الرأي العام وترهيب الصحافيين والمواطنين على حد سواء. وأشارت تقارير أخرى صادرة عن منظمة سمكس ومؤسسة سمير قصير إلى تزايد المخاوف من التعرّض للمراقبة الرقمية والهجمات السيبرانية وحملات التشهير المُنسّقة، لا سيّما تلك التي تستهدف الصحافيين الذين ينتقدون العمليات العسكرية الإسرائيلية علناً أو انخراط حزب الله في الحرب. وعلى وسائل التواصل الاجتماعي، بلّغ الكثيرون عن حالات قمع للمحتوى وحظرٍ مُظلّل، ممّا أثار مخاوف جدية بشأن حرّية التعبير على الإنترنت أثناء الحرب.

فرصة هشّة للإصلاح؟

على الرغم من التهديدات الأمنية المستمرة، شهد لبنان انفتاحاً سياسياً تدريجياً خلال الأشهر التسعة الماضية. فبالتوازي مع تراجع قوّة حزب الله ونفوذه، تزامن انتخاب الرئيس جوزاف عون، القائد السابق للجيش اللبناني، وتعيين رئيس الوزراء نواف سلام، القاضي السابق في محكمة العدل الدولية، مع تجدّد الالتزامات العامة بالحرّيات الدستورية والمساءلة وحماية الحرّيات المدنية.

وعلى الصعيد الإقليمي، أدى سقوط نظام الأسد في سوريا، الذي لطالما اعتُبر عاملاً مزعزعاً للاستقرار، إلى الحدّ من خطر امتداد الأزمة السوريّة عبر الحدود، وأفسح المجال أمام إمكانية إرساء علاقات بين البلدين على أسس جديدة.

ومع ذلك، لم تتحوّل هذه التطوّرات السياسيّة إلى إصلاحات هيكلية أو ضمانات ملموسة لحماية الصحافيين. فعملياً، لا يزال الصحافيون يُستدعون ويتعرّضون للتحقيق والتهديدات «القانونية» والمراقبة، وغالباً ما يكون ذلك بذريعة ارتكابهم جرائم إلكترونية أو تشهيرهم بشخص ما. ولا يزال مكتب مكافحة الجرائم المعلوماتية وحماية الملكية الفكرية، التابع لقوى الأمن الداخلي، أداةً قويةً تستخدمها النخب السياسية والمالية الراسخة لقمع الانتقادات.

يُشكِّل هذا الأمر انتهاكاً واضحاً للقانون اللبناني الذي ينصّ على ضرورة أن تتولى محكمة المطبوعات النظر في القضايا المتعلّقة بالصحافيين، وليس المحاكم الجزائية أو الأجهزة الأمنية. من هنا، يتجلّى، من خلال استمرار إساءة استخدام الإجراءات القانونية للضغط على الصحافيين، ضعفٌ أعمق في منطق سيادة القانون في لبنان وقدرته على حماية الإعلام المستقلّ في أوقات الأزمات.

وكما أشار أيمن مهنّا، المدير التنفيذي لمؤسسة سمير قصير، رداً على كيفية تعامل السلطات مع مقتل الصحافيين وانتهاكات حرّية التعبير: «لا توجد إجراءات ملموسة غير التصريحات الشفهية العامة».

وتُبرز الفجوة بين الخطاب الرسمي والممارسات المؤسّساتية الحاجة المُلحّة إلى إطار عمل منسّق وقابل للتنفيذ لحماية الصحافيين، لا سيّما مع استمرار خطر تجدّد النزاع.

المنهجية

تستند هذه الورقة إلى نهج بحثي نوعي متعدّد الأساليب، يرتكز على العلاقات الراسخة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين في قطاع الإعلام اللبناني، بمن فيهم المسؤولون التنفيذيون في وسائل الإعلام، والصحافيون المتواجدون على خطوط المواجهة، ومنظمات المجتمع المدني، والجهات المانحة، والمسؤولون الرسميّون.

جمع البيانات الأولية

استُخلصت النتائج من أربع مجموعات تركيز، دارت كلٌّ منها حول فئة مُحدّدة من أصحاب المصلحة. واستُكملت هذه النقاشات بمقابلات غير رسمية، وإن كانت مُوثّقة بعناية، مع مسؤولين أمنيين وإعلاميين. وتناولت مناقشات مجموعات التركيز ما يلي:

- التجارب المتعلّقة بإجراءات السلامة المعمول بها حالياً؛
- الاستفادة من برامج التدريب والدعم الحالية وتأثيرها؛
- التصوّرات المتعلّقة بالمسؤولية والمساءلة على الصعيد المؤسّساتي؛
- الأولويات والمقترحات لتحسين آليات الحماية.

البحث الثانوي

بالتوازي مع ذلك، أجرينا بحثاً مكتبياً لمسح منظومة سلامة وسائل الإعلام على نطاق أوسع. وشمل ذلك:

- مراجعة بروتوكولات السلامة وأنظمة الدعم القائمة، محلياً ودولياً؛
- توثيق الانتهاكات المرتكَبة ضدّ الصحافيين خلال حرب 2024؛
- تكوين نظرة متعمّقة مقارنة عن بيئات إعلامية أخرى شديدة الخطورة في دول المشرق العربي.

توفّر هذه الأساليب مجتمعةً أساساً غنياً للتحليل وتقديم التوصيات التي تمّ إعدادها في هذه الورقة التحليليّة.[1]

1 يقدّم الملحق مذكرة منهجية مفصّلة، تتضمّن أدوات البحث وأُطر المقابلات.

النتائج الأساسية: محدودية منظومة الاستجابة

طبيعة برامج الدعم في لبنان: الوقاية والتعاون بين القطاعات

في أعقاب تصاعد الأعمال العدائية في أيلول/سبتمبر 2024، قامت خمس منظمات رئيسية بتنسيق جهودها حول ضمان سلامة الصحافيين والاستجابة للطوارئ وإعادة الإسكان، وهي: مؤسسة سمير قصير، ونقابة الصحافة البديلة (المعروفة الآن باسم اتحاد الصحافيين/ات في لبنان)، ومؤسسة مهارات، ولجنة حماية الصحفيين، ومنظمة مراسلون بلا حدود. ووفقاً للمشاركين في المقابلات، شملت الأولويات الرئيسية التي تمّ التركيز عليها المساعدة في إعادة الإسكان (حيث قدّمت مؤسسة سمير قصير 700 دولار أميركي لكل صحافي لتغطية نفقات الإيجار)، والدعم النفسي والاجتماعي (خاصةً بعد الحرب، في كانون الأول/ديسمبر)، وتوفير السترات والخوذات، وخدمة الواي فاي للاتصال بالإنترنت عبر الأجهزة النقّالة.

في تشرين الأول/أكتوبر 2024، قدّمت لجنة حماية الصحفيين منحة قدرها 40 ألف دولار أميركي لصندوق المساعدة الطارئة للصحافيين (EJAF) التابع لمؤسسة سمير قصير، ليصل إجمالي المبلغ في نهاية الأمر إلى 280 ألف دولار أميركي، مع منح إضافيّة قدّمتها كل من وكالة التنمية الفرنسية، الوكالة الفرنسية للتعاون الإعلامي (CFI)، السفارة النروجية، منظّمة دعم الإعلام العالمي (IMS)، الصندوق الوطني للديمقراطية، اليونسكو، وعشرات المانحين الأفراد. وتعاونت مؤسسة سمير قصير مع نقابة الصحافة البديلة ونقابة المصوّرين الصحفيّين اللبنانيّين لتحديد الصحافيين الذين نزحوا جرّاء القصف الإسرائيلي في المناطق التي استُهدفت بشكل مكثّف. ومن خلال هذا البرنامج وحده، استفاد ما لا يقلّ عن 90 صحافياً من سكن مؤقت، وتمّ تزويد أكثر من 100 صحافي بمعدّات الوقاية الشخصية مجاناً لفترة محدودة.

اضطرّ منسّقو مؤسسة سمير قصير، وزملاؤهم من المنظمات النظيرة، إلى التصرف على وجه السرعة، فصرفوا الأموال عبر شركات تحويل الأموال، وسلّموا المعدّات شخصياً لتجنيب الصحافيين مشقة التنقّل. وللتحقّق من هويات المستفيدين، اعتمدت المنظمات الحقوقية المحلية على قواعد البيانات النقابيّة وتوصيات الزملاء لضمان العدالة والشفافية في التوزيع. في المقابل، أفادت التقارير بغياب مؤسسات الدولة اللبنانية عن هذه العملية، ممّا ترك هذه المهمة الشاقة أصلاً، بشكل كامل تقريباً، على عاتق العاملين الاجتماعيين وموظفي المنظمات غير الربحية.

وكان لبنان قد شهد، قبل تصعيد أيلول/سبتمبر 2024، إطلاق مجموعة واسعة من المبادرات لتعزيز سلامة الصحافيين في خضمّ التوترات الإقليمية المتصاعدة. فاستجابةً لتصاعد الأعمال العدائية في 2023 وأوائل 2024، قدّمت مؤسسة سمير قصير برنامجاً متقدّماً للتدريب على التعامل مع البيئات الخطرة والإسعافات الأولية. وقد صُمّم هذا البرنامج خصيصاً لا للمراسلين الميدانيين فحسب، بل أيضاً للمحرّرين ومدراء المكاتب الذين يُنسّقون التغطية في المناطق المُستهدفة. فشارك في هذه التدريبات أكثر من 190 صحافياً محلياً ودولياً على مدار السنوات الثلاث الماضية.

والأهم من ذلك أن هذه الجهود لم تقتصر على الاستجابة للأزمات قصيرة المدى. فمنذ عام 2022، تعمل مؤسسة سمير قصير وفق شراكة طويلة الأمد مع تحالف ثقافة السلامة (ACOS Alliance)، ومؤسسة روري بيك، ومؤسسة مهارات، وشبكة ماري كولفن للصحافيات، ومركز الخليج لحقوق الإنسان، لتقديم سلسلة من الدورات حول السلامة لمدة خمسة أيام في لبنان. غطّت هذه الدورات التقنيات الطبية المنقذة للحياة، والقدرة على المواجهة لدى التعامل مع الصدمات، وطرق تخفيف المخاطر الرقمية.

خلال الحرب الأخيرة، نشرت شبكة الصحفيين الدوليّين (IJNet)، في تشرين الثاني/نوفمبر 2024، حزمة إرشادات سلامة تمّ توزيعها على نطاق واسع على الصحافيين الذين غطّوا النزاع بين إسرائيل وحزب اللّه. وقد أُعدّت هذه الإرشادات بالتشاور مع مؤسسات صحافية لبنانية، وتضمّنت أفضل الممارسات لتجهيز حقائب الإسعافات الأوّليّة المخصصة للطوارئ، واستخدام أدوات الحماية الرقمية، وكيفية التصرف في حالات إطلاق النار، والتحقّق من المعلومات في حالات الأزمات، والحفاظ على الصحة النفسية. كما تضمّنت إرشادات حول كيفية الوصول إلى مساكن الطوارئ والمشاركة في جلسات الاستماع النفسي والاجتماعي التي تقدّمها المنظمات الشريكة.

وقد برزت جهود موازية، وإن كانت أكثر محدودية في نطاقها، في الجامعات والمنظمات غير الحكوميّة التي تركّز على البحث ومراكز التدريب الصحافي. ففي تموز/يوليو 2024، نظّمت جامعة بيروت العربية، بالتنسيق مع الجيش اللبناني، دورةً تدريبيةً أمنية للصحافيين والإعلاميين العاملين في المناطق الخطرة. وفي خريف 2023، أطلقت الجامعة اللبنانية الأميركية، بدعم من مؤسسة سمير قصير، دورةً معتمدةً بعنوان «سلامة الصحافة»، بناءً على منهج دراسي طوّرته مؤسسة إرث جيمس فولي وعدّلته مؤسسة سمير قصير بحيث يناسب منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. كما نظّم معهد الجزيرة للإعلام، من خلال مبادرة الإعلام من أجل التنمية، تدريباً متخصصاً في بيروت من 30 أيلول/سبتمبر إلى 2 تشرين الأول/أكتوبر 2023، ركّز على الصحافة في إطار القانون الدولي والتشريعات الإنسانية، وشمل جلسات لتعزيز الوعي القانوني للصحافيين بشأن حقوقهم وحمايتهم أثناء تغطية الأخبار خلال الحروب. وتعمّقت مؤسسة مهارات، من خلال مشروعها البحثي لعام 2023 بعنوان «السلامة الشاملة للصحافيات»، في أنماط التحرّش والإساءة التي تستهدف المراسلات في لبنان، وأكدت الحاجة إلى ضمانات مؤسّساتية أقوى.

على الرغم من هذه المجموعة الواسعة من المبادرات، بقيت الموارد محدودة خلال الحرب. وقد أبرزت الأزمة الحاجة إلى دعم دولي وحكومي أكبر لضمان تدريب الصحافيين تدريباً كافياً، ونقلهم بأمان عند الضرورة، وتزويدهم بمعدّات الحماية باستمرار. وتتفاقم هذه الحاجة نتيجة اتّجاه ناشئ يتمثّل في انخفاض تمويل الجهات المانحة لبرامج العدالة الاجتماعية والسلامة والتنمية الإعلاميّة، ومنها التي تركّز على مكافحة التضليل وخطاب الكراهية. ومع تغيير العديد من البلدان المانحة الرئيسية لأولوياتها في مجال السياسة الخارجية، بات هذا الأمر يشكّل خطراً جسيماً على المنظومة الهشّة التي تدعم سلامة الصحافيين الرقمية والميدانية في لبنان.

بروتوكولات السلامة المحلية: محدودية الجهوزية والضمانات القانونية

من الضروري التمييز بين اعتبارات السلامة المعتمدة في المحطات التلفزيونية وتلك الخاصة بالوسائل الإعلامية الإلكترونية والمطبوعة. فتعتمد محطات التلفزيون بشكل كبير على التغطية الميدانية، ممّا يتطلّب تواجد الصحافيين فعلياً في مناطق النزاع. ومع ذلك، قامت وسائل الإعلام الإلكترونية في لبنان، بدورها، بإدراج التغطية الميدانية في هياكل التوظيف والعمل التحريري الخاص بها. في مطلق الأحوال، ومهما اختلف شكل الوسيلة الإعلامية، فقد أعرب المحرّرون وأصحاب العمل المشاركون في مجموعات التركيز، باستمرار، عن التزامهم الراسخ بحماية صحافييهم أثناء الحرب، وغالباً ما بذلوا جهوداً كبيرة لتحقيق ذلك (كما هو موضح أدناه).

التدريب ومعدّات السلامة: الموارد المتواضعة والضعف المؤسّسي

أكد ممثل نقابة الصحافة البديلة، التي كُلِّفت بتوزيع معدّات السلامة والسترات الصحافية خلال الحرب، على سرعة الاستجابة وفعاليتها لتلبية الاحتياجات الفورية للصحافيين. ومع ذلك، أشار العديد من المحرّرين إلى وجود فجوة مستمرة في توفير التدريب على السلامة الرقمية والجسدية، لا سيّما بين وسائل الإعلام الصغيرة التي تعاني من نقص التمويل، أو المؤسسات الكبيرة التي تفتقر إلى الاهتمام بمعايير السلامة ضمن قواعدها الداخلية.

وقد ندّد أحد المحرّرين بعجز نقابة الصحافة اللبنانية ونقابة محرّري الصحافة اللبنانية تحديداً، وعدم فعاليتهما في دعم سلامة الصحافيين أو الدفاع عن قضيتهم أمام المؤسسات الوطنية والدولية. وفي الوقت نفسه، فشلت حكومة نجيب ميقاتي، التي كانت قائمة خلال الحرب، في إجراء ملاحقة جدّية لمقتل المصوّر الصحافي لدى وكالة «رويترز» عصام عبد الله في تشرين الأول/أكتوبر 2023. وفي هذا السياق، وجدت وسائل الإعلام نفسها مضطرة إلى الاعتماد بشكل شبه كامل على مواردها المؤسسية الخاصة، على اختلاف أحجامها، والتي نادراً ما تكون مدعومة من سياسات أو بيئة قانونية مواتية.

هل يمكن لأصحاب المؤسسات الإعلامية أخذ المبادرة؟

يتجاوز دور أصحاب المؤسسات الإعلامية تأمين القدرة اللوجستية المباشرة، ليشمل أيضاً الاستعداد للتعامل مع السلامة كعنصر أساسي من النزاهة الصحافية ومصداقية المؤسسات. وفي هذا الإطار، حثّ ممثل عن «المفكّرة القانونية» جميع الصحافيين على مراجعة عقودهم والتفاوض عليها بتوجيه من خبراء قانونيين، لا سيّما في أوقات النزاع، لضمان تمتّعهم بالسلامة والحماية التي يكفلها مبدأ المسؤولية. وفي حين قدّمت المؤسسات الإعلامية ذات الموارد الأفضل ضمانات أساسية للسلامة، لا يزال الصحافيون المستقلّون، الذين يشكّلون نسبةً كبيرةً من الذين يغطّون الحرب على الأرض، يواجهون ثغرات خطيرة في الحماية بسبب نقص الدعم الهيكلي.

وأشار أحد المحرّرين إلى أن بعض المؤسسات الإعلامية اكتسبت سمعةً سيئةً بسبب وضع صحافييها في مواقف خطيرة، ثم استغلال الانتهاكات التي يتعرّضون لها في تلك المواقف لأغراض دعائية خاصة. وقد دفعت هذه الدينامية المقلقة، القائمة غالباً على إكراه ضمني يتعرّض له الصحافيون، بالعديد من المراسلين إلى المطالبة بتوسيع نطاق الدعم النفسي والاجتماعي الذي يستفيدون منه. ومع ذلك، لا تزال الخدمات الحالية محدودة من حيث نطاقها وجودتها.

على الرغم من هذه التحدّيات، أفاد بعض المحرّرين والمدراء في وسائل الإعلام بأن الصحافيين المعرّضين لمخاطر جسدية أو رقمية قد تلقّوا تدريباً مناسباً على السلامة. وذكروا في هذا الإطار البرامج المحلية التي تطبّقها مؤسسة سمير قصير ومنظمة سمكس ومؤسسة مهارات، مع التركيز بشكل خاص على التدريب على سلامة الصحافيين في البيئات الخطرة (HEFAT) الذي تنظّمه مؤسسة سمير قصير. كما سلّط المحرّرون الضوء على أهمية التدريبات الإقليمية التي تجمع صحافيين من جميع أنحاء الشرق الأوسط، والتي غالباً ما تُعقد في إسطنبول.

وفي ما يتعلّق بالتغطية الميدانية، أفادت وسائل إعلامية مستقلّة رقميّة بأنها لا تسمح لصحافييها بدخول مناطق النزاع من دون موافقة مسبقة، وتنسيق مناسب، وحماية من جهات مثل الجيش اللبناني أو اليونيفيل، وبخاصة في المناطق المعروفة بالاضطرابات المحلّية أو القتال الدائر. كما تتجنّب بعض الوسائل الإعلامية التغطية الميدانية تماماً في مثل هذه الحالات. فضلاً عن ذلك، عند إسناد المهام، يُعطي المحرّرون الأولوية للصحافيين الملمّين بالمنطقة الجغرافية المعنية (على سبيل المثال، من المفضَّل الاستعانة بالمراسلين المقيمين في الضاحية الجنوبية لتغطية أخبار تلك الأحياء). وتُقدّم بعض الوسائل، وخاصةً تلك الموّلة من جهات خارجية، تغطيةً طبيةً وتأميناً شاملَين، كما وضع بعضها خططاً طارئة لإعادة الإسكان في حال تسجيل أي تصعيد.

وعلى الصعيد الرقمي، تُلزم العديد من المؤسسات الإعلامية موظفيها بإنجاز دورة تدريبية في السلامة الرقمية، وخاصةً أولئك الذين يتواصلون بشكل مباشر مع الجمهور. وتُركّز هذه التدريبات على الحدّ من التهديدات كالقرصنة والتصيّد الاحتيالي والمراقبة. مع ذلك، غالباً ما تُطبَّق تدابير السلامة الرقمية بمبادرة فرديّة من الصحافيين. فيجب حثّ العاملين في مجال الإعلام على اتّباع ممارسات مثل المصادقة الثنائية لحماية المعلومات (2FA)، وأدوات إدارة كلمات المرور القوية، واستخدام تطبيقات المصادقة. لكنّ الصحافيين، الذين يعملون في أغلب الأحيان في سوق عمل غير مستقرة، يضطرون غالباً إلى تحمّل مسؤولية أمنهم السيبراني على عاتقهم، من دون دعم مؤسسي.

التعويض والرعاية النفسية والاجتماعية والطبية

على عكس ما يتداوله أصحاب المؤسسات الإعلامية والمسؤولون التنفيذيون فيها، صرّح المراسلون الميدانيون، وخاصةً مراسلو المحطات التلفزيونية الكبرى، مراراً وتكراراً، بأن سلامة الصحافيين لا تبدو أولويةً حقيقيةً بالنسبة إلى الإدارة العليا. ومع أنّ المحرّر قد يُوجّه المراسلين أحياناً إلى مغادرة موقع ما عندما يكون الخطر وشيكاً، فإنّ تركيزه الأكبر يبقى منصبّاً على تأمين اللقطات، ونقل الأخبار العاجلة، وتعظيم تفاعل الجمهور.

وذهب المشاركون في مجموعات التركيز إلى أبعد من ذلك، مشيرين إلى أن العديد من المدراء التنفيذيين يعتبرون السلامة شأناً ثانوياً، أو تكلفةً غير مرغوب فيها عوضاً عن كونها مسؤولية مؤسسية. فمعظم معدّات الحماية المتاحة قديمة؛ والمركبات تتعطّل كثيراً عند قطع مسافات طويلة؛ ونادراً ما تُولي الإدارة أهميةً للتدريب على السلامة، سواءً أكانت سلامة رقمية أم ميدانية. وعلى النقيض تماماً من الصحافيين العاملين في وسائل إعلام إقليمية أو دولية لها مقرّ في لبنان، فقد أفادت التقارير بأن الصحافيين العاملين في مؤسسات محلية لم يتلقّوا مكافآت أو تعويضات إضافية مقابل تغطيتهم المحفوفة بالمخاطر، كما كانت الحال سابقاً خلال جائحة كوفيد-19 أو في النزاعات الأخرى.

جدير بالذكر أنّ جميع المشاركين في مجموعات التركيز تقريباً كانوا قد شاركوا في دورات تدريبية متنوّعة، مع التركيز بشكل خاص على برنامج التدريب على سلامة الصحافيين في البيئات الخطرة. ومع ذلك، فقد أشاروا إلى وجود فجوة كبيرة في إمكانية الاستفادة من هذه البرامج. فلم تُتَح لجميع أعضاء الفريق، وبخاصة المصوّرين والموظفين الفنيين والتقنيّين والمسؤولين عن المعدّات، فرصة المشاركة في برامج السلامة الأساسية هذه. لذا، أكد المشاركون ضرورة مأسسة البرامج وتوسيع نطاق المبادرات التي تطلقها منظمات المجتمع المدني مثل مؤسسة سمير قصير ومؤسسة مهارات وسمكس.

الفجوات كما عبّر عنها مختلف أصحاب المصلحة

أصحاب المصلحة	الفجوات المحدّدة
وسائل الإعلام	- عدم كفاية الموارد المالية والمادية اللازمة لاستبدال معدّات السلامة القديمة أو التالفة. - غياب الضغط الدولي المستمر لضمان المساءلة وإنهاء الإفلات من العقاب على الاعتداءات على الصحافيين. - الحاجة إلى خبرات متخصصة ومجهّزة جيداً لتقديم دورات تدريبية في مجال السلامة بشكل منتظم ومنهجي.
الصحافيون	- غياب آليات دولية فعّالة لمنع مرتكبي جرائم الحرب ضدّ الصحافيين من الإفلات من العقاب. - ضعف الحماية القانونية للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والطبية، وبخاصةٍ للصحافيين المستقلّين والعاملين من دون عقود. - الحاجة إلى مناصرة أقوى بقيادة المنظمات الحقوقية والنقابات، فضلاً عن مفاوضات فعّالة من أجل أجور أكثر عدلاً وظروف عمل أكثر أماناً.
المنظمات غير الحكومية	- محدودية الموارد اللازمة لتقديم برامج تدريبية مستمرة وشاملة في مجال السلامة. - نقص التمويل اللازم لتوفير السكن الطارئ (الإيجار، والأثاث، والتجهيزات) واستبدال المعدّات الأساسية خلال فترات التصعيد المفاجئ أو النزوح. - تقلّص الدعم السياسي في الدول المانحة، لا سيّما مع صعود الحكومات الشعبويّة التي تُهمل العدالة الاجتماعية وسلامة الصحافيين في برامج المساعدات الخارجية.

نظرة نقدية ومقارنة: بين لبنان وسوريا وفلسطين

	لبنان	سوريا	فلسطين
السياق القانوني والسياسي	يتناقض الهيكل القانوني والسياسي المتطور نسبياً في لبنان مع السياقات الأكثر سلطوية في سوريا وفلسطين. وعلى الرغم من أن نظام تقاسم السلطة الطائفي في لبنان قد ساهم طويلاً في شلل المؤسسات وعرقلة الإصلاحات الجوهرية، فإنّ هذه التناقضات نفسها قد أفسحت المجال، في بعض الأحيان، أمام هامش أوسع لحرية الصحافة. كما تأثّر المشهد الإعلامي اللبناني بتطورات بارزة على مدى السنوات الستّ الماضية، منها الانهيار الاقتصادي المتفاقم، والانتفاضة الشعبية عام 2019، وانفجار مرفأ بيروت في 4 آب/أغسطس 2020، ومؤخراً، الحرب بين حزب الله وإسرائيل. فساهمت هذه الأزمات المتداخلة في تفاقم التحدّيات التي تواجه الصحافيين، مع تسليط الضوء في الوقت نفسه على الدور الحيوي للإعلام المستقلّ.	شكّل سقوط نظام بشار الأسد في كانون الأول/ديسمبر 2024 نقطة تحول في تاريخ سوريا الحديث، مفتتحاً فترة من التفاؤل الحذر بشأن حرّية التعبير والصحافة والتجمعات العامة. وقد سمح الهدوء النسبي بعد النزاع المسلّح المندلع منذ عام 2011 لوسائل إعلام منفية باستئناف عملها داخل البلد. ولطالما عُرف نظام الأسد بالاعتقالات التعسفية والإخفاء القسري والقتل من دون محاكمات، ممّا جعل حتى أبسط ممارسة للعمل الصحافي ضرباً من التحدّي. وبغضّ النظر عن البوادر الإصلاحية التي يتحدّث عنها مسؤولو الإدارة السياسية الجديدة في سوريا، لا تزال تحدّيات كبيرة قائمة، من أبرزها: (1) خطر اتخاذ إجراءات عقابية ضدّ الصحافيين المؤيدين للأسد أو الأصوات المنتقدة للسلطات الجديدة؛ (2) استمرار هيمنة الميليشيات المسلّحة على البيئة السياسية بدلاً من سيادة القانون؛ و(3) غياب الحماية القانونية المتينة وانتشار قيود أوسع نطاقاً نتيجة الاقتصاد الهشّ، ممّا يُقوّض آفاق قيام قطاع إعلامي مستدام ومستقلّ. وقد كشفت الأحداث العنيفة الأخيرة في السويداء عن هذه الهشاشة، بدءاً من مقتل منسّقين إعلاميين خلال اشتباكات بين القوات الدرزية المحلية والحكومة المركزية، إلى القيود المفروضة على وصول الصحافيين إلى المنطقة.	تُعَدّ فلسطين حالياً أخطر مكان في العالم على الصحافيين. ففي غزة وحدها، قُتل أكثر من 270 صحافياً وعاملاً في مجال الإعلام منذ بدء الحرب الإسرائيلية في تشرين الأول/أكتوبر 2023. ويواصل الصحافيون العمل في ظروف بالغة الخطورة، حيث يفتقرون إلى الغذاء والمياه النظيفة والمأوى والكهرباء، أو حتى إلى أدنى حدّ من السلامة الجسدية. ويواجه الكثيرون منهم خطر القتل المستمر. أما في الضفة الغربية، فقد تدهورت سلامة الصحافيين بشكل حاد، ويُعزى ذلك بصورة كبيرة إلى تزايد عنف المستوطنين والقمع الواسع النطاق. وتعرّضت وسائل إعلام من مختلف الأطياف السياسية للرقابة والإغلاق والاعتداءات الفعلية. كما حُوصرت طواقم الإعلام بسبب الحواجز التي أقامها المستوطنون، بينما أغلقت السلطة الفلسطينية مكاتب قناة الجزيرة بالقوة. وهمّش التآكل السريع للنسيج الاجتماعي والاقتصادي في كل من الضفة الغربية وغزة وسائل الإعلام المستقلّة، حيث بات معظم الصحافيين يعتمدون الآن على وسائل التواصل الاجتماعي بشكل شبه حصري لتوثيق الأحداث الجارية في بيئات صادمة وشديدة الخطورة.

	لبنان	سوريا	فلسطين
الانتهاكات	• منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 (حتى تاريخه في أيلول/ سبتمبر 2025): مقتل أكثر من 13 صحافياً ومصوّراً صحافياً. • بالنسبة إلى عام 2025 (حتى تاريخه في أيلول/ سبتمبر 2025): تسجيل 105 انتهاكات ضدّ الصحافيين.	• بالنسبة إلى عام 2025 (حتى تاريخه في أيلول/سبتمبر 2025): تسجيل 32 انتهاكاً ضدّ الصحافيين.	• منذ 7 تشرين الأول/أكتوبر 2023 (حتى تاريخه في أيلول/ سبتمبر 2025): مقتل أكثر من 270 صحافياً ومصوّراً صحافياً في غزة. • بالنسبة إلى عام 2025 (حتى تاريخه في أيلول/سبتمبر 2025): مقتل 81 صحافياً وتسجيل 537 انتهاكاً ضدّ الصحافيين.

© فضل عيتاني

	لبنان	سوريا	فلسطين
منظومة دعم وسائل الإعلام والاستجابة للطوارئ	بينما تحافظ نقابة الصحافة ونقابة المحرّرين الرسميتان في لبنان على مكانتهما التاريخية كمؤسستين راسختين، فإنّ قدرتهما على الدفاع عن حقوق الصحافيين وسلامتهم قد تقلّصت بشدّة بسبب التدخل السياسي والمحاصصة الطائفية والخلل الهيكلي. وفي ظل هذا الفراغ، انتقل عبء توفير الدعم إلى منظمات المجتمع المدني الحقوقية مثل مؤسسة سمير قصير، ومؤسسة مهارات، وسمكس، ونقابة الصحافة البديلة. يعتمد نظام سلامة الصحافيين في البلد بشكل كبير على قوة قطاع منظمات المجتمع المدني المحلية واستمراريتها. فقد طوّرت هذه المنظمات برامج حماية، ووزّعت معدّات السلامة، وقدّمت الدعم في حالات الطوارئ، وغالباً ما كان ذلك بمساهمات تكميلية من المانحين والشركاء الدوليين. ومع ذلك، لا تزال الاستجابة لامركزية إلى حدّ كبير، كما يعتمد التقدّم بشكل واضح على مبادرة هذه المنظمات والمصداقية التي اكتسبتها على مدى العقدين الماضيين.	واجه الصحافيون السوريون، منذ ثورة 2011، مخاطر جسيمة. وقد قوبل ذلك باستجابة واسعة من منظمات المجتمع المدني المحلية والدولية التي بدأت بتقديم مساعدات طارئة ومعدّات حماية وتنظيم تدريبات للصحافيين العاملين في الخطوط الأمامية، لا سيّما في مجال السلامة الرقمية والتصدّي للمعلومات المضلّلة. ومن الجهات الفاعلة الرئيسية، المركز السوري للإعلام وحرية التعبير، ورابطة الصحفيين السوريين، وسوريا على طول، وشبكة الصحفيات السوريات، ومراسلون بلا حدود، وإعلاميون من أجل صحافة استقصائية عربية (أريج)، ولجنة حماية الصحفيين، ومنظمة «فري برس أنليميتد»، ومعهد الجزيرة للإعلام، وأكاديمية دويتشه فيله، ومؤسسة الدعم الإعلامي الدولي. بحلول عام 2021، أصبحت سوريا أكبر مستفيد من برنامج المساعدات الخاص بمنظمة مراسلون بلا حدود الذي دعم أكثر من 250 صحافياً و26 وسيلة إعلامية. ومع ذلك، فإن استمرار سيطرة الميليشيات حال دون عمل الصحافيين بأمان في كثير من الأحيان، كما عرقل إيصال معدّات الحماية والدعم إلى المناطق المحاصرة أو التي تشهد نزاعاً نشطاً.	كما هي الحال في لبنان، لا تزال المؤسسات التمثيلية الرسمية في فلسطين، مثل نقابة الصحفيين الفلسطينيين، متأثرةً بشكل كبير بالانقسام السياسي، ممّا يحدّ من قدرتها على تلبية احتياجات الصحافيين. وقد تدخلت منظمات المجتمع المدني لسدّ هذا الفراغ. ومن بين أكثر هذه المنظمات نشاطاً، مركز مدى الذي يرصد بانتظام الانتهاكات في مختلف أنحاء غزة والضفة الغربية والأراضي الفلسطينية داخل إسرائيل. كما توثّق منظمات أخرى الانتهاكات، مثل مؤسسة الحق ومركز الميزان لحقوق الإنسان والمرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، مع أن تركيزها ينصبُّ بشكل أوسع على الحقوق المدنية والسياسية بدلاً من حرّية الصحافة تحديداً. في غزة، يعتمد الحصول على معدّات الوقاية الشخصية والدعم في حالات الطوارئ، بشكل كبير، على جهود الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية، مثل شبكة أريج، ومنظمة «فري برس أنليميتد»، ومؤسسة «بيت الصحافة»، بالتعاون مع المؤسسات الإعلامية المحلية. ومع ذلك، تشير تقارير متعدّدة إلى أن السلطات الإسرائيلية عرقلت إيصال معدّات الوقاية الشخصية إلى غزة، على الرغم من الجهود الدولية المبذولة في هذا الصدد. يؤكّد الاستهداف المتعمّد للصحافيين الذين يرتدون سترات الصحافة، إلى جانب النطاق غير المسبوق للإصابات في صفوف العاملين في مجال الإعلام، الحاجة الملحّة إلى المساءلة وتغيير التركيز من مجرّد تقديم الدعم الفني للسلامة إلى المطالبة بإنهاء الإفلات من العقاب.

التوصيات

للمؤسسات الإعلامية والصحافيين ومنظمات المجتمع المدني ذات الصلة بالإعلام: دعم حقوق العاملين في مجال الإعلام

أكد جميع المشاركين تقريباً الحاجة الملحّة إلى إنشاء أنظمة استجابة للأزمات قبل تفاقمها. ولا يزال لبنان عالقاً في نمط الاستجابة للأزمات بدلاً من الاستعداد لها مُسبقاً. ومع أنّ هذا الأمر ينبع في المقام الأول من فشل الدولة في منح الأولوية لحماية الصحافيين، بسبب الشلل المؤسّساتي المزمن والمحسوبيات والصراع بين النخبة، فمن بالغ الأهمية تسهيل تنفيذ آليات بديلة في هذه الأثناء.

البنية التحتية للسلامة الرقمية

يجب على المؤسسات الإعلامية والصحافيين المبادرة، بشكل استباقي، إلى إعداد استجابة أكثر صرامةً وتطوراً للتهديدات الرقمية. فكما هو موضح في تقرير صادر عن مؤسسة سمير قصير عام 2022، ينبغي أن ترتكز استراتيجية السلامة الرقمية الفعّالة على ثلاث ركائز، هي: السياسات، والأنظمة التقنية، والتدريب.

- السياسات يجب أن تشمل نسخاً احتياطية منتظمة للبيانات، وتحديد البيانات الحساسة، وبروتوكولات كلمات مرور صارمة، والمصادقة الثنائية الإلزامية للحسابات الرئيسية.
- التدابير التقنية تشمل استخدام برمجيات مرخّصة، واستبدال البرامج المتوقفة، وتوفير خدمات اتصال آمنة بالإنترنت.
- التدريب يجب أن يكثّف حول أفضل ممارسات السلامة الرقمية، مع توسيع نطاقه، عبر الاستفادة من المبادرات التي تقودها منظمات مثل سمكس.

تعزيز أنظمة الدعم المحلي

ينبغي أن تكون النقابات البديلة، وأندية الصحافة المحلية، والمنظمات غير الربحية التي تُركّز على الإعلام، في صلب بناء منظومة دعم اجتماعي داخلية قادرة على الاستمرارية. ويمكن أن يشكّل التوقف عن الاعتماد على الدعم الخارجي حصراً فرصةً لتمهيد الطريق أمام تحقيق الاستدامة على المدى الطويل.

إن تعزيز القدرات القانونية والتنظيمية لنقابة الصحافة البديلة (التي اعتمدت مؤخّراً اسم اتحاد الصحافيين/ات في لبنان)، بالتنسيق مع المنظمات الحقوقية التي تُركّز على حرّية الصحافة والحقوق الاجتماعية والاقتصادية، من شأنه أن يُسهم في ضمان حماية أقوى للصحافيين، وبخاصة المستقلّين والعاملين في وظائف غير مستقرة. وتُعَدّ هذه الحماية بالغة الأهمية لموظفي المحطات التلفزيونية الكبرى الذين تضرّر العديد منهم من تخفيضات في ميزانيات السلامة، ضمن إطار إجراءات أوسع لخفض التكاليف. وغالباً ما تكون بروتوكولات السلامة، مثل توفير معدّات الحماية، وبدلات النقل، ومخصّصات إعادة السكن، وتكاليف الإجلاء في حالات الطوارئ، أول ما يتمّ التخلّي عنه.

الفجوات المتعلّقة بالموارد

غالباً ما تكون المشكلة، برأي المؤسسات الإعلامية، مرتبطةً بالموارد. فقد أفادت إحدى المؤسسات التي تحافظ على نموذج أعمال مستقرّ نسبياً بأنها تُنفق ما لا يقلّ عن 100 ألف دولار أميركي سنوياً على إجراءات السلامة، لا سيّما أثناء تغطية المناطق عالية الخطورة بالقرب من الحدود السورية، ممّا يؤكد ضرورة تعزيز التعاون مع الجهات المانحة والمؤسسات الدولية والحكومات الداعمة لتوسيع الدعم المالي والتقني المتاح للمؤسسات الإعلامية المحلية التي تعمل على تحسين استراتيجياتها الأمنية وتلك المتعلّقة بالحماية.

للحكومات والمؤسسات الدولية: مواجهة الإفلات من العقاب على قتل الصحافيين

أكد العديد من المشاركين في المقابلات، وخاصةً من المنظمات الحقوقيّة غير الربحية ووسائل الإعلام الرقمية، ضرورة الحصول على دعم يتجاوز مجرّد البعد المادي. فيتطلّب وضع لبنان في المنطقة دعماً أقوى في مجال الرصد القانوني وتوثيق الانتهاكات المرتكبة ضدّ الصحافيين. فبعد مقتل أكثر من 13 إعلامياً في لبنان خلال الحرب الأخيرة، لم يعد بإمكان المجتمع الدولي أن يقف مكتوف اليدين، بل ينبغي عليه دعم الاستراتيجيات القانونية الرامية إلى تحقيق المساءلة. ويشمل ذلك توفير الدعم القانوني، والدعم في مجال الشؤون اللوجستية، وتنظيم حملات المناصرة لكل من يسعى إلى الاحتكام الاستراتيجي إلى المحاكم الدولية.

وفي الواقع، يمكن العمل على تحقيق زخم دولي واسع، بالتعاون والتنسيق مع مؤسسات مثل الأمم المتحدة ولجنة حماية الصحفيين ومراسلون بلا حدود، للضغط على الدولة اللبنانية كي تعطي الأولوية لإعداد خارطة طريق قانونية واضحة، تُطبّق معاهدات الحماية وتُوظّف قنواتها الدبلوماسية في هذا الاتجاه. فيجب على الحكومة اللبنانية، التي أعلنت نيّتها إجراء إصلاحات مؤسّسية، أن تتحوّل من كونها مراقباً إلى فاعل استباقي. وينبغي على المسؤولين الرسميّين، لا سيّما في وزارة الإعلام والهيئات التنظيمية الأخرى، التنسيق بشكل أوثق مع منظمات المجتمع المدني والمنظمات الداعمة لوسائل الإعلام. ونظراً إلى مخاطر تكرّر النزاع والعمليات العسكرية الإسرائيلية في جنوب لبنان والبقاع، ينبغي أن تضطلع الأجهزة الأمنية بدور فعّال في تنسيق وصول الصحافيين إلى مناطق النزاع، بما في ذلك من خلال رسم خرائط خاصّة بمواقع المخاطر. كما يجب على الدولة حشد شبكاتها الدولية لتسهيل توفير المعدّات والتدريب على السلامة تحسّباً لأي تصعيد في المستقبل.

إلى جانب ذلك، يمكن إجراء تحسينات مستدامة للحماية القانونية والاجتماعية التي يتمتّع بها الصحافيون، بما في ذلك حقوقهم الاقتصادية وحرّيتهم في التعبير، ولكنّ ذلك يعتمد في نهاية المطاف على مدى إصلاح التشريعات. فيجب أن يشكّل قانون الإعلام الجديد قطيعةً تامةً مع الممارسات السابقة. ففي السنوات الأخيرة، لم تُعرقل القرارات والإجراءات الإداريّة عمل الصحافيين فحسب، بل وسّعت أيضاً نطاق وصول أجهزة الأمن والمخابرات إلى الفضاء الإلكتروني. ومن شأن هذه الإجراءات أن تقوّض حرّية الصحافة وتُضعف قدرة وسائل الإعلام المستقلّة على الاستقصاء والعمل بفعالية.

للمانحين: دعم الجهات الفاعلة المحلية وتصحيح الاستراتيجيات

في حين أثبتت دورات التدريب على السلامة الرقمية والميدانية التي تُقدّمها مؤسستا سمير قصير وسمكس ومنظمات أخرى أهميتها بالنسبة إلى الصحافيين المعرّضين للخطر، لم ينفكّ المشاركون يشيرون إلى نقص حاد في الموارد. لذلك، ينبغي على الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية الدولية حثّ أي وسيلة إعلامية تتلقّى الدعم على تخصيص ميزانية للسلامة، تغطّي مثلاً معدّات الوقاية الشخصية، والاستشارات النفسية والاجتماعية، والتأمين القانوني، وإعادة السكن في حالات الطوارئ.

© حسام شبارو

وينبغي أيضاً توجيه التمويل نحو تعزيز وتوسيع المراكز الآمنة الموجودة في لبنان، بما يضمن انتشارها في مدن ومناطق متعدّدة. ويجب ألّا تقتصر الملاجئ الآمنة وبرامج الطوارئ على توفير الحماية في الميدان أو عبر الإنترنت فحسب، بل يجب أن توفّر الرعاية النفسية والاجتماعية أيضاً، وفي بعض الحالات، فرصاً اقتصادية للصحافيين النازحين أو المضطهدين.

وإلى جانب توفير الدعم المباشر، يمكن للمانحين الاضطلاع بدور استراتيجي من خلال مساعدة المؤسسات الإعلامية والمنظمات غير الحكومية على تمتين نماذج أعمالها. فيواجه قطاع الإعلام اللبناني تحدّيات جسيمة تتمثّل في ضعف المأسسة، والتبعية المالية، ومحدودية الاستدامة. ويُسجَّل أيضاً نقص واسع في الإلمام بنماذج السلامة التي تتّسم بالكفاءة والفعالية من حيث التكلفة، والمناسبة لمناطق النزاع، وهي فجوة يمكن للمانحين سدّها من خلال تزويد المسؤولين التنفيذيين في وسائل الإعلام بمساعدة فنية موجّهة.

في إطار بحثنا، أجرت مؤسسة سمير قصير مقابلةً مع فكتور خوري، المتخصّص في تدريب الصحافيين والأمن وتقييم المخاطر، الذي أكد أهمية أولويتَين:

1. تدريب المدربين، لضمان وجود منسّقين معنيين بشؤون السلامة في كل بلد، ممّا يقلّل الاعتماد على الخبراء الدوليين.
2. الاهتمام بالبرامج العالمية التي تُعنى بالتدريب على سلامة الصحافيين في البيئات المعادية ووضعها في سياقها الصحيح، وتكييفها مع الواقع المحلي، ودمجها في المناهج الجامعية لطلاب الصحافة والإعلام.

من شأن هذه الأساليب أن توجد تأثيراً مضاعفاً، من خلال التركيز على عنصر السلامة باعتبارها قدرة ينبغي تطويرها على المدى الطويل بدلاً من كونها تدخلاً قصير المدى.

للمنصّات التكنولوجية: السلامة الرقمية والمساءلة

تُعَدّ منصّات التواصل الاجتماعي اليوم الجهات الرئيسية التي تضبط خطاب الكراهية والتنمّر والتضليل في جميع أنحاء العالم. ولذلك، تلعب السياسات الداخلية لفايسبوك وإكس وإنستاغرام وتيك توك دوراً حاسماً في التأثير على سلامة الصحافيين وأمنهم الرقميَّين. وكما وثّقت تقارير أصدرتها مؤسسة سمير قصير، فقد شهد لبنان موجاتٍ متكررةً من الحملات الإلكترونية ضدّ الصحافيين المستقلّين والمعارضين.

وفي هذا الإطار، قيّم تقرير مشترك صادر عن مؤسسة سمير قصير، ومعهد التنوّع الإعلامي، ومنظمة تصنيف الحقوق الرقمية، الأُطر التنظيمية لهذه المنصّات الرئيسية، تمّ على أثره تحديد العديد من أوجه القصور:

1. الحواجز اللغوية والتناقضات خاصة في الترجمة بين اللغتين الإنكليزية والعربية في وثائق الخصوصية، وشروط الخدمة (إكس)، وسياسات الملكية الفكرية (تيك توك).

2. ضعف الالتزام العلني بمعايير حقوق الإنسان؛ فعلى سبيل المثال، لا تستند سياسات تيك توك الإشرافية صراحةً إلى الأُطر الدولية لحقوق الإنسان. وبقيادة إيلون ماسك، تساهلت منصّة إكس بشكل أكبر مع خطاب الكراهية الموجّه ضدّ المدافعين عن حقوق الإنسان والصحافيين.

3. نقص التقييم باللغة العربية؛ فلا دليل على أن المنصّات أجرت تقييمات لتحديد تأثيرها على حقوق الإنسان باللغة العربية، على الرغم من أن معظم الصحافيين في المنطقة يتواصلون باللغة العربية ولهجاتها المختلفة. ومن شأن هذا الإهمال أن يحدّ من قدرتهم على التعامل مع المخاطر المحلية بفعالية.

ما الذي يمكن فعله؟

خلصت دراسة حديثة أجراها ستوكمان وآخرون (2023) إلى ضرورة إعادة توجيه منصّات التواصل الاجتماعي نحو خدمة المصلحة العامة. وهذا يعني التخلّي عن نموذج يحرّكه القطاع الخاص حصراً، وتبنّي مبادئ المساءلة والشفافية العامة. ويتطلّب تحقيق ذلك مزيداً من الوضوح والمسؤولية بشأن كيفية قيام المنصّات بتصميم آليات إدارة المحتوى وتلقّي الشكاوى وتنفيذها وتقييمها.

على الرغم من الادعاءات الرسمية بامتثال هذه المنصّات لمعايير حقوق الإنسان، فإن المسار الحالي للحوكمة التي تنتهجها هذه المنصّات يُشير إلى خلاف ذلك. فعملياً، قامت أصوات مؤثّرة في هذا القطاع بإعادة تعريف مصطلح «حرّية التعبير» بطُرق سهّلت تنامي خطاب الكراهية والمضايقات، ممّا يتناقض بشكل مباشر مع توصيات اليونيسكو ومعايير حقوق الإنسان المعترف بها دولياً.

من هنا، تتطلّب معالجة هذه الفجوات:

1. الاستثمار في الأبحاث لتحسين آليات الشكاوى والإبلاغ، وضمان أن تُولي استراتيجيات إدارة المحتوى الأولوية لسلامة المستخدم بقدر حرّية التعبير.
2. نشر النتائج علناً بحيث تكون الأبحاث المتعلّقة بتعزيز النقاش العام متاحةً لجميع أصحاب المصلحة، وقادرةً على الإسهام في منتديات عامة شاملة للجميع.
3. الاعتراف بالحقائق اللغوية والثقافية، لا سيّما من خلال اختبار الأنظمة الخوارزمية باللغة العربية ولهجاتها المختلفة التي تبقى غائبة إلى حدّ كبير عن التقييمات العالمية للأضرار الرقمية.

وتؤكد أبحاث مؤسسة سمير قصير ضرورة اتخاذ إجراءات ملموسة إضافية. فيجب على المنصّات:

1. تطوير اختبار باللغة العربية للأنظمة الخوارزمية بغية تقييم المخاطر المحتملة على المستخدمين المحليين.
2. إنشاء أنظمة طعن عادلة وشفّافة لإزالة المحتوى أو تعليق الحسابات.
3. الإفصاح علناً عن الاتصالات مع الحكومات بشأن إدارة المحتوى ومشاركة البيانات.
4. إقامة شراكات هيكلية مع المنظمات غير الحكومية المحلية لحماية الصحافيين بشكل أفضل من المراقبة الإلكترونية والمضايقات وحملات الكراهية المنسّقة.

وعلى الرغم من أن هذه الخطوات تتطلّب موارد مكثفة، فهي ضرورية للتأكد من أنّ المنصّات تتجاوز الالتزامات النظرية وتبدأ بحماية المساحات الرقمية باعتبارها بيئات للنقاش العام الصحي والآمن والمسؤول.

الخاتمة

لا تقتصر سلامة الصحافيين على حماية العاملين في وسائل الإعلام في مناطق النزاع فحسب، بل تُشكّل ركناً أساسياً في صون المؤسسات الديمقراطية والحفاظ على قوة موازنة وموثوقة في وجه التضليل الإعلامي والبروباغندا. فمن دون حماية فعّالة وحوافز تُشجّع الصحافيين على مواصلة مهمتهم الصعبة المتمثّلة في قول الحقيقة في وجه السلطة بمختلف أشكالها الرسمية والفعلية، ستسود الروايات المسيّسة والبروباغندا ذات الأهداف الاستراتيجية، ممّا يُؤجّج الاستقطاب ويُكتم الصوت المعارض.

يتّفق جميع وسائل الإعلام والصحافيين والمنظمات غير الحكومية والجهات المانحة، وحتى المسؤولين ذوي التوجّه الإصلاحي، على ضرورة وضع آليات وقائية الآن. فقد ثبت أن الانتظار والاكتفاء بردود الأفعال بعد الأزمات لا يكفي. وما نحتاج إليه ليس القدرة على الصمود والتكيّف فحسب، خاصةً وأنّ هذا غالباً ما يُخفي ضعفاً هيكلياً، بل أنظمة استباقية قادرة على تحمّل الصدمات وحماية الصحافيين قبل تصاعد العنف أيضاً.

من هنا، يجب على المؤسسات الدولية والإدارات العامة ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الإعلامية، من الآن فصاعداً، ضمان توفير الموارد الكافية وتنسيق الجهود واتّساقها. ويشمل ذلك:

- تحديد الفجوات القانونية والثغرات في الموارد بشكل منهجي.
- تجنّب التكرار من خلال تجميع الموارد بين الجهات المعنية.
- إنشاء قواعد بيانات مركزية لتتبّع الاحتياجات ومراقبة التوزيع.

من شأن هذه الآليات أن تضمن توزيعاً أكثر عدلاً وسرعةً وفعاليةً لمعدّات الحماية، والسكن في حالات الطوارئ، والدعم المالي عند تجدّد النزاع. فلا سبيل إلى مواصلة الصحافيين عملهم في إعلام الجمهور، ومحاسبة السلطة، والحفاظ على إمكانية التجدّد الديمقراطي في لبنان والمنطقة إلا من خلال جهود تعاونية مستدامة.

الملحق: أسئلة المقابلات ومجموعات التركيز

المدراء

1. ما هي أبرز مخاطر السلامة المرتبطة بالتغطية الصحافية اليوم؟
2. ما هي بعض الإجراءات المكتوبة وغير المكتوبة التي تُتّبع بدقّة للبحث في مسائل السلامة الصحافية بشكل عام؟
3. ما هي الإجراءات المحدّدة المُتّخذة عند التعامل مع الصحافيين الذين يغطّون النزاعات في موقع الحدث؟
4. ما هي بعض تدابير الأمن الرقمي المُتّخذة على مستوى المؤسسة والصحافيين الأفراد؟
5. هل تلقّيتَ أي تدريب أو دعم من منظمات غير حكومية أو دولية غير حكومية تُعنى بسلامة الصحافيين؟ هل يُمكنك ذكر بعض المبادرات؟
6. ما الذي يُمكن فعله لتعزيز أمن الصحافيين في مناطق الحرب؟ ما هي برامج الدعم التي تعتقد أنها قد تكون مفيدة في هذا الصدد؟

الصحافيون

1. ما هي أبرز مخاطر السلامة المرتبطة بالتغطية الصحافية اليوم؟
2. ما هي بعض الإجراءات المكتوبة وغير المكتوبة التي تُتّبع بدقّة للبحث في مسائل السلامة الصحافية بشكل عام؟
3. ما هي الإجراءات المحدّدة المُتّخذة عند تغطية النزاعات في موقع الحدث؟
4. هل أنت راضٍ عن إجراءات السلامة التي تتّخذها مؤسستك؟
5. هل تلقّيتَ أيّ تدريب أو دعم من منظمات غير حكومية أو دولية غير حكومية تُعنى بسلامة الصحافيين؟ هل يمكنك ذكر بعض المبادرات؟
6. ما الذي يمكن فعله لتعزيز أمن الصحافيين في مناطق الحرب؟ ما هي برامج الدعم التي تعتقد أنها قد تكون مفيدة في هذا الصدد؟

المنظمات غير الحكومية

1. ما هي أشكال التدريب والبرامج المتعلّقة بالسلامة التي تقدّمونها للصحافيين؟
2. هل أنتم راضون عن الإجراءات التي تطبّقها غالبية المؤسسات الإعلامية اليوم؟
3. ما هي بعض الإجراءات الرئيسية وبرامج التدريب التي ينبغي دمجها؟
4. هل تشهد السلامة الرقمية والميدانية خلال الحرب تدهوراً في الساحة اللبنانية؟
5. ما هي بعض العوائق الهيكلية التي تحول دون تحسين إجراءات السلامة؟

الجهات المانحة

1. ما هي البرامج التي دعمها المانحون وموّلوها سابقاً والتي أثبتت فعاليتها في ضمان حماية الصحافيين وسلامتهم الرقمية؟
2. ما هي اعتبارات معظم المانحين اليوم وأولوياتهم في ظلّ التعقيدات والقيود الهيكلية واللوجستية؟

المسؤولون الحكوميون

1. ما الإجراءات التي اتّخذتها الدولة، بمختلف وزاراتها وأجهزتها الإدارية، عقب مقتل صحافيين وإعلاميين خلال العامَين الماضيَين؟
2. ما هي الأولويات المطلوبة لمواجهة الإفلات من العقاب الذي يتمتّع به مرتكبو جرائم الحرب في الميدان؟
3. هل تتعامل وسائل الإعلام مع هذه التحدّيات بمسؤولية؟ ما هي العقوبات التي وضعها أو نفّذها المسؤولون الحكوميون لضمان أن تحمل وسائل الإعلام سلامة الصحافيين على محمل الجدّ؟

يمكن مشاركة هذا العمل ونسخه وتوزيعه ونقله شرط نسبه إلى مؤسسة سمير قصير والمؤلّف، ولكن من دون الإيحاء بأي شكل من الأشكال بأن المؤسسة و/أو المؤلّف يؤيّدان استخدام هذا العمل من قبل أي طرف آخر. ولا يجوز استخدام هذا العمل لأغراض تجارية.

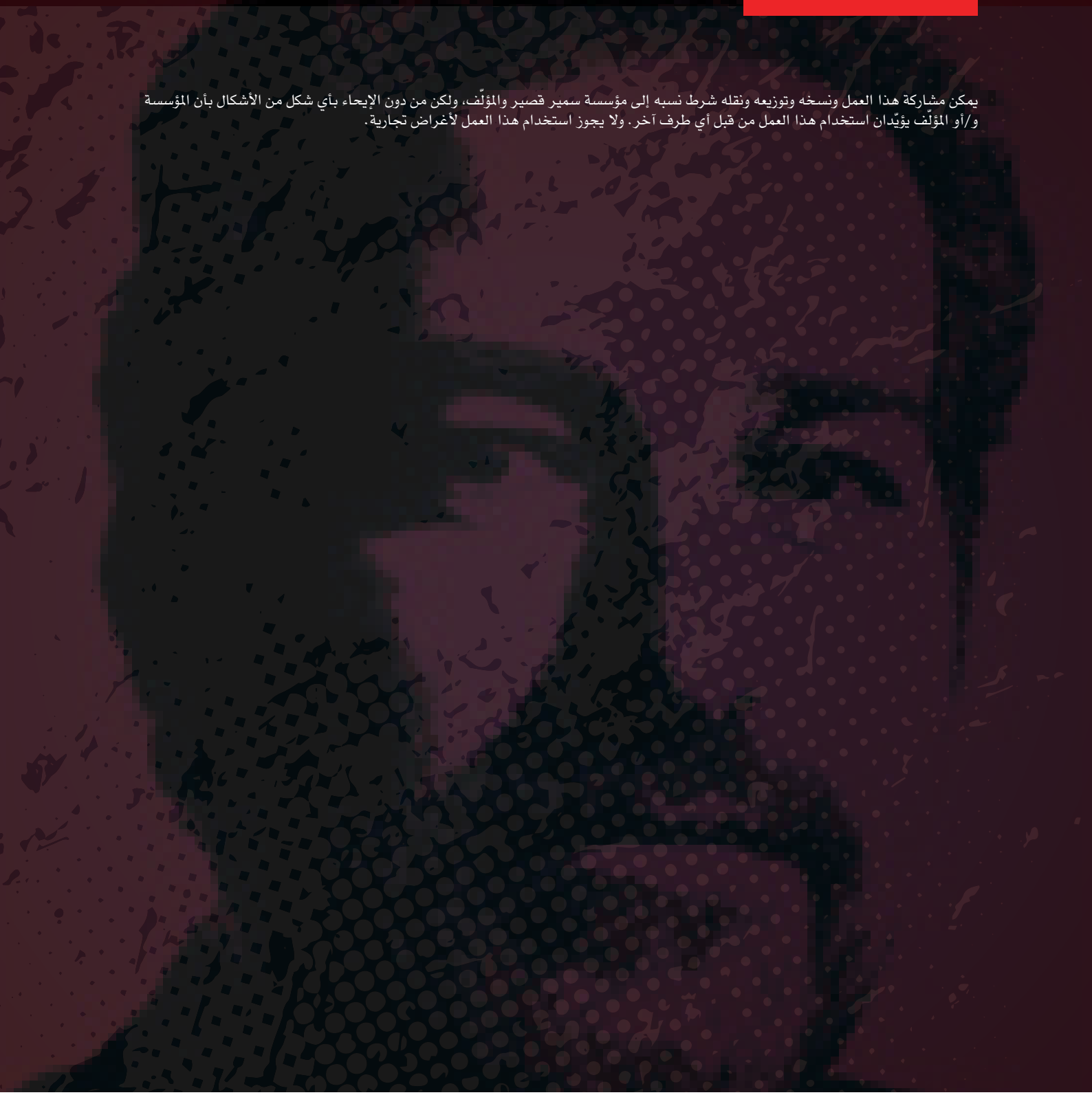

Ministry of Foreign Affairs of the Netherlands

تعكس محتويات هذا التقرير آراء مؤسسة سمير قصير والمؤلّف، ولا يمكن بأي حال من الأحوال الافتراض بأنها تعكس آراء وزارة خارجية هولندا.

مديرة البرامج: كريستل الحايك
إشراف: أيمن مهنا
تصميم: مارك رشدان
ترجمة: نور الأسعد
تدقيق لغوي: يوسف ملحم الهاشم

تشرين الأول/أكتوبر 2025– مؤسسة سمير قصير

مؤسسة سمير قصير
العنوان: ريفرسايد، بلوك سي
الطابق السادس، شارع شارل حلو
سن الفيل، المتن – لبنان
هاتف: 499012 1 961+
info@skeyesmedia.org
skeyesmedia.org